يعقوبي، كلفة الانتفاضة بنصف مليار شيكل (٣٣٠ مليون دولار)، منها ٣٠٠ مليون شيكل (٢٠٠ مليون دولار) خسائر التصدير الى المناطق المحتلة، ومئة مليون شيكل (٦٧ مليون دولار) خسائر فرع البناء، ومئة مليون شيكل اخرى (٦٧ مليون دولار) ميزانيات اضافية لجهازي الامن والشرطة[٩٩]. وعلق يعقوبي على هذه الخسائر بأن «نقاشاً حاداً قد دار في الحكومة قبل عدة اشهر فقط حول تخفيض ميزانية الدولة بمبلغ ٢٣٠ مليون شيكل [١٥٣ مليون دولار]؛ والآن يكلف نشاط الامن في المناطق [المحتلة] فقط ما يزيد على ضعف هذا المبلغ»[١٠٠]. ولم يخف رئيس اتحاد الغرف التجارية في اسرائيل، جيلرمان، تخوفه من ظهور بوادر الكساد في الاقتصاد بسبب الانتفاضة المستمرة في المناطق المحتلة[١٠١].

وقد عدّل يعقوبي تصريحاته، لاحقاً، وأقر بأنه «اخطأ في تقديراته الاولية»؛ اذ تبين له ان الاضرار والخسائر التي لحقت بالاقتصاد الاسرائيلي زادت على ٨٠٠ مليون شيكل (حوالى ٥٣٣ مليون دولار)؛ اذ كلفت عملية «فرض النظام» وزارة الدفاع ٤٠٠ مليون شيكل (٢٦٧ مليون دولار)، وانخفضت الصادرات الى المناطق المحتلة بمعدل ٢٥٠ مليون شيكل (١٦٧ مليون دولار)، وانخفضت عائدات السياحة بنسبة ٢٠ بالمئة[١٠٢].

ومن جانب آخر، فقد قدر تقرير اقتصادي لمصرف هابوعاليم الضرر الواقع على الاقتصاد الاسرائيلي، بسبب الانتفاضة، بـ ٤٨٠ مليون دولار، بافتراض استمرار الانتفاضة طوال العام ١٩٨٨[١٠٣].

أما اكثر التقديرات واقعية، من وجهة نظرنا، فهو ما تضمنته مقالة سيفر بلوتسكر، والذي اشار الى انه قد بدأت «تتبلور، الآن، صورة العبء الاقتصادي الباهظ لحرب المناطق. ان رقم المليار دولار ـ الذي عرض للمرة الاولى في تقرير سري انجزته احدى المؤسسات الرسمية، على افتراض ان موجة التظاهرات عابرة وستنتهي في الربيع ـ يبدو الآن تقديراً متفائلاً جداً للكلفة الشاملة على الاقتصاد»[١٠٤].

خلاصة واستنتاجات

يتضح من مجمل ما تقدم ان السلطات الاسرائيلية تعمد الى التقليل من الآثار الناجمة عن الانتفاضة، خاصة على المستوى الاقتصادي، وذلك بهدف بث روح اليأس بين صفوف الفلسطينيين في المناطق المحتلة من جدوى المقاومة. وقد استهدفنا، هنا، تجميع الصورة المتناثرة التي تضمنتها التصريحات المتفرقة للمسؤولين الاسرائيليين ، وصولاً الى تقدير الحد الادنى للخسائر الاقتصادية المباشرة في اسرائيل، والناتجة عن استمرار الانتفاضة. وتوقفنا عند الحد الادنى للخسائر الاقتصادية الاسرائيلية مرتبط باعتمادنا على التصريحات الاسرائيلية دون غيرها. ومن الطبيعي الا تخلو التصريحات الاسرائيلية من المبالغة، يميناً ويساراً، تبعاً لهدف التصريح. وقد اشرنا الى حدود المبالغة التي تضمنتها بعض التصريحات الاسرائيلية، وانتقينا منها ما نعتقد بأنه اقرب الى الواقع.

يقدر الحد الادنى للخسائر الاقتصادية الاسرائيلية المباشرة، الناتجة عن استمرار الانتفاضة، بحدود ١٢١٧ مليون دولار، في الشهور الخمسة الاولى من الانتفاضة، بما يمثل ٨,٧ بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي لاسرائيل؛ أي ان الخسارة الشهرية تقترب من ربع المليار دولار. ويعتبر قطاع البناء اكثر القطاعات تضرراً في اسرائيل؛ يليه قطاعا السياحة والزراعة. تضاف الى ذلك قنوات التأثير غير المباشر في الاقتصاد الاسرائيلي، والتي اهمها خسائر بورصة تل ـ ابيب، والخسائر المترتبة